

مذكرة

المرسل إليه: لجنة المدارس

المرسل: مدير أول فرص الشباب/ Brian Marques

نسخة كربونية إلى: المشرف - دكتور/ Brenda Cassellius
رئيس الموظفين/ Mary Dillman
كبير المستشارين/ Megan Costello

التاريخ: 29 مارس 2021

الموضوع: سياسة وإجراءات الحضور المنقحة SY21-22

إن سياسة الحضور في المنطقة أساسية لضمان الإنصاف في كيفية دعمنا وتحفيزنا وإشراك أضعف طلابنا لضمان حصولهم على الاستفادة الكاملة من التعليم. وأكثر طلابنا تهميشاً لديهم معدلات تغيب مزمنة أعلى من أقرانهم، بما في ذلك الطلاب ذوي البشرة الداكنة واللاتينيين ومتعلمي اللغة الإنجليزية والطلاب المعوقين والطلاب المحرومين اقتصادياً أو الذين يعانون من التشرد. وفي العام الدراسي الحالي، كان معدل التغيب المزمّن بين الطلاب ذوي البشرة الداكنة واللاتينيين أعلى بنسبة 6% من المتوسط على مستوى المقاطعة. كما أن متعلمي اللغة الإنجليزية والطلاب الحاصلين على شهادة التعليم العالي أعلى بنسبة 3% و 11% على التوالي.

الخلفية

تاريخياً، اعتمد القانون العام في ماساتشوستس (.M.G.L.) وسياسة مقاطعة مدارس بوسطن العامة (BPS) على التهديد بالعقاب لإثراء الحضور الضعيف. بيد أن الأبحاث المعاصرة تُظهر أن العقوبة ليست استجابة فعالة لضعف الحضور (الغياب المزمّن: والمعتقدات الشائعة). يُظهر البحث الذي أجراه قائد الفكر الوطني، المواظبة على الحضور، أن الحد من الغياب المزمّن يتطلب حل المشكلات والدعم، وليس اللوم والعقاب. غير أن عناصر العقاب لا تزال جزءاً لا يتجزأ من سياسة المقاطعة. فعلى سبيل المثال، كانت سياسة التعليم فيما مضى تسمح للمدارس بإصدار تقرير الطلاب "بدون درجات" إذا تغيّبوا لمدة أربعة أيام أو أكثر خلال فترة التعليم، بغض النظر عما إذا كان الطالب قد أكمل المتطلبات الضرورية القائمة على الكفاءة لاجتياز الدورة.

علاوة على ذلك، احتفظت سياسة الحضور في مدارس بوسطن العامة (BPS) باللغة التي تجرم الطلاب. بل الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو استخدام مصطلح "المجرم" في بعض الحالات. اتخذت ولاية Massachusetts خطوات لإلغاء تجريم قانون التغيب عن المدرسة. وفي 7 أغسطس 2012، وقع الحاكم/ Patrick مشروع قانون إصلاح CHINS (S.2410) قانون بشأن الأطفال والعائلات المنخرطين في الخدمات) ليصبح قانوناً يمنح الآلاف من الشباب المعرضين للخطر وأسرهم الوصول المباشر إلى المساعدة والخدمات في مجتمعاتهم. CHINS تعني الأطفال المحتاجين للخدمات؛ ويشير إلى النظام الذي من خلاله طلب الآباء والمدارس والشرطة المساعدة عندما كان الطفل يتعرض لمخاطر كبيرة وسلوكيات خطيرة محتملة. كانت الفكرة أنه من خلال تقديم عريضة CHINS، أو "CHINS"، سيحصل الطفل على المساعدة والخدمات التي يمكنها تحسين السلوك ودعم الطفل ومساعدته على تجنب الحوادث المستقبلية مع نظام العدالة الجنائية. ومع ذلك، في معظم الحالات، لم تكن هذه هي الطريقة التي تكشفت بها العملية.

أشار "أطفال الصين" إلى الشباب الذين كانوا في معظم الحالات يتعاملون مع تحديات خطيرة، بما في ذلك تعاطي المخدرات وحالات الصحة العقلية غير المشخصة والعنف المنزلي والاعتداء الجنسي. كانوا بحاجة إلى الخدمات والدعم، ولكن في إطار عملية CHINS، كان نظام قضاء الأحداث هو خيارهم الوحيد للحصول على المساعدة. ذهب الطفل والأسرة إلى المحكمة طلباً للمساعدة في البقاء كعائلة، وبتواتر ينذر بالخطر، تمزق بعضهم البعض. كان لهذا تأثير عاطفي سلبي كبير على حياتهم. حول قانون الإصلاح النظام القائم على محاكم الأحداث إلى نظام قائم على المجتمع ويركز على الأسرة والطفل واعتمد المصطلح الذي يتطلب الطفل المساعدة (CRA) ليحل محل "CHINS".



على الرغم من ذلك، كان أحد الأشياء المتبقية هو استخدام مصطلح "معتاد مرتكب المدرسة (HSO)" نوع معين من CRA، من قبل محكمة الأحداث في مقاطعة سوفولك (SCJC). نتيجة لذلك، فإن المصطلح الجاني استمر في الظهور في سياسة حضور BPS فيما يتعلق بطلاب BPS. على الرغم من الرسالة التي ترسلها إلى الطلاب والأسر حول كيفية إدراكهم من قبل المنطقة التعليمية، فإن هذا المصطلح يستمر في نمط مجتمعي لتجريم الشباب من السود واللاتينكس، الذين يتغيبون بشكل مزمن بمعدلات أعلى بشكل غير متناسب في BPS. ومن المثير للاهتمام، من خلال عملية التدقيق في سياسة الحضور للمنطقة مع منظور المساواة العرقية، تمت استشارة مكتب BPS للمستشار القانوني فيما يتعلق بخيارات إزالة "الجاني" من السياسة. وقد تقرر أن مصطلح "معتاد المدرسة المخالف" لا يظهر فعلياً في أي مكان في قوانين الولاية (MGL)، لذلك على الرغم من استمرار استخدام SCJC للمصطلح، لم يكن هناك ما يمنع المنطقة من القضاء عليه تماماً من سياسة الحضور الخاصة بها.

وجدت مناطق تعليمية حضرية أخرى، مثل منطقة مدارس أوكلاند الموحدة ((OUSD)، أن عدم المشاركة مع العائلات والطلاب يتفاقم بسبب حقيقة أن سياسة الحضور الخاصة بهم كانت في الأساس رد فعل وعقابي، وتحدث عندما يكون الطلاب عادة ما يعانون بالفعل من غياب كبير والانفصال المرتبط بالمدرسة. التغيب عن المدرسة هو نقطة التدخل في معظم المناطق، ولكن التغيب عن المدرسة هو عادة تدخل على مستوى المقاطعة يتبع عملية قانونية محددة ويجذب العائلات إلى نقطة الأزمة. تقرير "نظرة فاحصة على حضور الذكور الأمريكيين من أصل أفريقي في OUSD"، وجدت الحاجة إلى مزيد من الاهتمام بالوقاية والتدخل الهادفين في أقرب وقت ممكن بعد ملاحظة مشاكل الحضور، ولتتبع الحضور والغياب بشكل أكثر تفصيلاً و"في الوقت الفعلي". تظهر الأبحاث أنه عندما تقوم المدارس بتطوير برامج المدرسة والأسرة والشراكات المجتمعية، فإن لديهم مستويات أعلى من مشاركة الوالدين، وتتنخفض معدلات التغيب المزمن.

مشاركة الأشخاص المعنيين

وبعيداً عن اعتبارات السياسة، كشفت المحادثات مع طلابنا عن العنصر العقابي المتفشي الموجود في مدارسنا، وخاصة بالنسبة للطلاب الأكبر سناً. في أوائل عام 2019، اجتمع موظفو المكتب المركزي أكثر من 30 من طلاب المدارس الثانوية BPS في منتدى حضور الشباب لاكتساب وجهات نظرهم وتمكينهم من المساهمة في رؤية ممارسات الحضور بالمنطقة. كشف المنتدى عن شعور متسق بين الطلاب الذين تحدثوا عن التجارب العقابية في المدرسة. حتى أن أحد الطلاب قال: "إنهم يعاملوننا كما لو كنا في سجن"، بينما قال آخر: "إنهم يعاقبوننا بالاعتقال والتعليق".

مجال آخر للقلق بين الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين هو سياسة المقاطعة لتحويل التأخير إلى غيابات. على الرغم من عدم ظهورها في أي من قوانين التغيب عن المدرسة الخاصة بـ MGL، فقد كانت هذه سياسة طويلة الأمد في BPS. عند اقتراحها بـ "سياسة عدم الحصول على ائتمان"، تكون النتيجة أن الطلاب يمكن أن يفشلوا في دورة تدريبية استناداً إلى فترات التأخير التي تم تحويلها إلى حالات الغياب. لا تنعكس هذه السياسة في أي مكان في MGL فحسب، بل إنها تتعارض أيضاً مع إرشادات الإبلاغ عن الحضور DESE، حيث يتم تمييز الطلاب الذين يحضرون 50% أو أكثر من اليوم الدراسي. مرة أخرى، كشفت ملاحظات المجتمع عن عدم المساواة على نطاق واسع في تطبيق هذا البند من السياسة، وأثرت بشكل غير متناسب على الطلاب السود واللاتينكس.

تحليل البيانات

اكتشف حديثاً عند تحليل أن "سياسة عدم وجود درجات" أدت إلى تفاوت واسع النطاق في تطبيق هذه السياسة. بينما ثبت أن النسبة المئوية للدرجات الائتمانية الصادرة للطلاب في الفئات الضعيفة، بما في ذلك الطلاب الذين يعانون من التشرد والطلاب ذوي الإعاقة ومتعلمي اللغة الإنجليزية، لم تختلف اختلافاً كبيراً عن التمثيل النسبي، فقد تم الكشف عن أن الطلاب السود كانوا حوالي 24% من المرجح أن يتم إصدار درجة عدم وجود ائتمان في فترة التصحيح الأولى للعام الدراسي 2020-2021. لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو مدى عدم تطبيق السياسة بالتساوي في المدارس. اتبعت حوالي نصف مدارس بوسطن العامة (BPS) الثانوية فقط ممارسة عدم إصدار درجات ائتمانية للطلاب، وتراوح عدد الطلاب في كل مدرسة من 1 إلى 284.

تأثير السياسة

وسيلغي هذا الاقتراح الأحكام الواردة في سياسة الحضور التي أدت إلى إدامة أوجه الإجحاف العنصري وغيره من أشكال الإجحاف، مع استخدام منظار أكثر تأكيداً ثقافياً ولغويًا لأنشطة منع الغياب والتدخل. قوادت اللجنة الاستشارية للحضور في المقاطعة عملية التنقيح التي استغرقت عامين، وشملت مشاركة واسعة النطاق لأصحاب المصلحة وتحليل البيانات. ستماشى سياسة الحضور المنقحة بشكل أفضل مع ممارسات الاستدامة الثقافية واللغوية المناهضة للعنصرية والتي تسعى مدارس بوسطن العامة (BPS) إلى التمسك بها. وقد أثرت العديد من العناصر العقابية في السياسة السابقة بشكل غير متناسب على الطلاب أصحاب البشرة الداكنة واللاتيني، وكذلك على متعلمي اللغة الإنجليزية ومن هم في التعليم الخاص.